المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE ET INTERNATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية والدولية

27/12/2012

رئيس المجلس المغربي لحقوق الإنسان: المعركة الحقوقية لا نهاية لها.. وليس هناك سقف محدد لها

إدريس اليزمي في حوار مع «الشرق الأوسط» : التقارير الدولية حول بلادنا ظاهرة صحية.. والمغرب اختار طواعية الانخراط في المسلسل الحقوقي

قال إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان في المغرب (هيئة تابعة للدولة ومستقلة عن الحكومة) إن معركة حقوق الإنسان لا نهاية لها، وليس هناك سقف محدد لها. واعتبر اليزمي، في حوار أجرته معه «الشرق الأوسط» في لندن، التقارير الدولية حول وضعية حقوق الإنسان في المغرب أنها تشكل ظاهرة صحية، خصوصا أن المغرب اختار عن طواعية الانخراط في هذا المسلسل، مشيرا إلى أن مثل هذه التقارير تجعلنا نتقدم نحو الأمام.وزاد اليزمي وهو أيضا رئيس مجلس الجالية المغربية بالخارج قائلا: «ما زالت هناك عدة تحديات، وليس من الممكن القول: إننا وصلنا في المغرب إلى الحد المطلوب، وبالتالي يجب علينا أن نتعامل مع هذه الانتقادات كمساندة ومساعدة». وكشف اليزمي أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي خرج من معطف المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، هو بصدد إكمال تقرير حول مراكز حماية الطفولة، الذي سيصدر في غضون الأسابيع القليلة المقبلة. كما سيصدر قريبا مذكرة بشأن قانون القضاة.

وبشأن الانتقادات التي تطال المجلس جراء عدم استطاعته تمكين كل المجتمع المدني من التمثيل فيه، قال اليزمي: «إذا كان هناك من يتوفر على عصا أو وصفة سحرية، حتى يكون كل المجتمع المدني ممثلا في المجالس الوطنية التي نص عليها الدستور الجديد فليزودنا بها».

وأوضح اليزمي أن المطلوب الآن بالنسبة للمجالس الوطنية هو القيام بتفكير مسبق بشأن الانسجام فيما بينها سواء على مستوى المهام أو الاختصاصات حتى لا يكون هناك تضارب بينها.

إلى ذلك، وصف اليزمي القانون المنظم لحق التظاهر السلمي بأنه «قانون ليبرالي»، بيد أنه كشف أن من 90% من المظاهرات في المغرب تنظم خارج القانون. وفيما يلي نص الحوار.

* قمتم في الآونة الأخيرة بجولة شملت عدة عواصم غربية ضمنها برلين وواشنطن ولندن. ما هو المغزى من هذه الجولة وماذا قلتم للغربيين بشأن تطور حقوق الإنسان في المغرب؟

– أولا، هنالك اهتمام يومي بوضعية حقوق الإنسان التي أصبحت من البديهيات في العلاقات بين الدول. فأنا أستقبل أسبوعيا في الرباط سفيرا أو مستشارا سياسيا لإحدى السفارات الأوروبية والدولية المعتمدة في المغرب، وهنالك أيضا أسبوعيا زيارات وفود برلمانية دولية إلى بلادنا، هذا إلى جانب اهتمام الاتحاد الأوروبي بوضعية حقوق الإنسان في المغرب، وبالتالي فإن مثل هذه الزيارات لا تأتي اعتباطا. فحقوق الإنسان هي إحدى القضايا الأساسية في العلاقات الدولية. وأنا أروم، من جهة تفسير مهام المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ومن جهة أخرى، وضعهم في الصورة بشأن الوضع العام في بلادنا ذلك أن المغرب دخل منذ أكثر من 15 سنة في مسلسل الإصلاحات التدريجية حيث مر بعدة مراحل، فكانت هناك مرحلة منتصف عقد التسعينات من القرن الماضي، ومرحلة حكومة التناوب، التي شكلت محطة أساسية، وكذلك مرحلة بداية هذا القرن التي عرفت إنشاء المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، التي كانت أول خطوة للاعتراف بالتنوع الثقافي واللغوي للمغرب، وإصلاح مدونة (قانون) الأسرة، الذي يعد أكبر الإصلاحات التي طالت قانون الأسرة في العالم الإسلامي وليس العالم العربي فحسب، منذ الإصلاح الذي قام به الرئيس التونسي الأسبق الحبيب بورقيبة في منتصف عقد الخمسينات. هناك أيضا محطة الإنصاف والمصالحة. وأظن أننا في المغرب وصلنا، مع الدستور الجديد، ومع إنشاء عدة مؤسسات سواء التي كانت موجودة أو التي ستنشأ بمقتضى هذا، إلى المحطة الثالثة من هذا المسلسل. وفي هذا الإطار فإن المجلس الوطني لحقوق الإنسان لديه بعض الخصوصيات التي حاولت تفسيرها في هذه اللقاءات منها أولا تركيبته الخاصة ذلك أنه يتكون من مجلس وطني و13 لجنة جهوية، وهي لجان تبقى نادرة في عالم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، إذ توجد فقط في المكسيك والفلبين والمغرب. فهذه الدول وحدها لديها هذه التركيبة، للمجلس أيضا صلاحيات واسعة ضمنها صلاحية تلقي شكاوى المواطنين، وزيارة أماكن سلب الحرية، وأيضا صلاحية التدخل الاستباقي لبعض الحالات المتعلقة بالتوتر الاجتماعي التي يمكن أن تؤدي إلى انتهاكات حقوق الإنسان.

* لقد عرف المغرب على امتداد الـ15 سنة الماضية انفتاحا وتطورا في مجال حقوق الإنسان ورغم ذلك نلاحظ بين الفينة والأخرى صدور بعض التقارير الدولية التي تشير إلى أن وضعية حقوق الإنسان لم تصل بعد إلى المستوى المطلوب، بمعنى أن المغرب كلما قدم أكثر في المجال الحقوقي تواصلت الانتقادات الموجهة إليه في حين أن الكثير من الدول سجلها الحقوقي سيئ لكنها لا تلقى الانتقادات والضغوطات نفسها. كيف تفسرون ذلك؟

– أنت تعرف أنني عشت فترة خارج المغرب، وكانت لدي مسؤولية في منظمات حقوقية فرنسية ودولية. ومن ثم فأنا أعتبر أن معركة حقوق الإنسان هي معركة لا نهاية لها، فليس هناك سقف محدد لها. وإذا نظرنا إلى المستوى القانوني نلاحظ يوميا أن هناك اتفاقيات جديدة، وإشكالات جديدة أيضا. هنالك الآن نقاش على المستوى الدولي حول الاتفاقية المتعلقة بحقوق المسنين ونقاش كبير حول البيئة وحقوق الإنسان، والعلاقة القائمة بينهما. إذن، هنالك إشكاليات جديدة. وأنا أعتبر كذلك أنه منذ مؤتمر فيينا لعام 1993، كانت إحدى النقط الأساسية فيه تكمن في أن حماية حقوق الإنسان هي مسؤولية مشتركة للإنسانية، ولهذا، بالنسبة لي، الأمر لا يتعلق بانتقادات بقدر ما يتعلق بظاهرة صحية، خصوصا أن المغرب اختار عن طواعية الانخراط في هذا المسلسل، من خلال التوقيع على الاتفاقيات والتفاعل مع آليات الأمم المتحدة في هذا الميدان، إلى جانب انفتاحه على زيارة المنظمات الحقوقية الدولية غير الحكومية. لذا فإن مثل هذه التقارير تجعلنا نتقدم نحو الأمام، وما زالت هنالك العشرات من الرهانات في هذا المجال. زد على ذلك أن التقارير الوطنية في حد ذاتها، بداية بتقارير المجلس الوطني لحقوق الإنسان، تطرح هذه الإشكاليات. إذن، ما زالت هناك عدة تحديات. وليس من الممكن القول: إننا وصلنا إلى الحد المطلوب، وبالتالي يجب علينا أن نتعامل مع هذه الانتقادات كمساندة ومساعدة.

* في نهاية أكتوبر (تشرين الأول) الماضي أعلن المجلس الوطني لحقوق الإنسان رسميا وجود التعذيب بأشكال متنوعة في سجون المغرب. فهل يدخل ذلك في إطار الالتفاف على تقرير مقرر الأمم المتحدة خوان منديز حول التعذيب. أم هو تعبير عن رغبة أكيدة في تصفية الشوائب التي تضر بحقوق الإنسان في البلاد؟

– لقد أشرت إلى أن من المميزات الجديدة للظهير (مرسوم ملكي) المؤسس للمجلس الوطني لحقوق الإنسان هو أنه سمح له بزيارة أماكن سلب الحرية. فهذا المعطى الذي جاء في ظهير مارس (آذار) 2011 جرى النقاش بشأنه داخل المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان لأنه هو من أنجز هذا الظهير في 2010 ولم تكن زيارة منديز واردة آنذاك. فمنذ مارس 2011 تاريخ إنشاء المجلس الوطني وإعطائه هذه الصلاحيات، بدا أن هناك وعيا بوجود تحديات في أماكن سلب الحريات. وأريد أن أذكر هنا بأن أول تقرير للمجلس الاستشاري لحقوق حول السجون صدر عام 2004 وكانت هنالك في ذلك الوقت بعض الإشارات إلى هذه الانتهاكات التي رجع إليها المجلس الوطني لحقوق الإنسان لاحقا.

إن التحضير لهذا التقرير بدأ في يناير (كانون الثاني) 2011 واستغرق خمسة أشهر، وفي نفس الوقت كنا نحضر للتقرير الذي صدر قبله عن وضعية مستشفيات الأمراض العقلية، والذي تضمن حقائق ووقائع صامدة. ونحن الآن بصدد إكمال التقرير حول مراكز حماية الطفولة الذي سيصدر في غضون أسابيع قليلة، وسترون ماذا سيتضمن.

إلى جانب كل ذلك، نحن أيضا بصدد إعداد تقرير عن مراكز الحراسة النظرية لدى الشرطة والدرك الملكي والجمارك والقوات المساعدة، سوف نعلن عنه قريبا.

لقد انطلقنا من السجون لأنه كانت تصلنا شكاوى بعض المواطنين. والمعروف أن فئة المواطنين الأكثر كتابة للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان هم السجناء، وبالتالي كان لا بد من الاهتمام بهذه الفئة. وأود الإشارة إلى أن الرأي العام والصحافيين التقطوا بالتأكيد ما قلناه عن التعذيب، ولكن هناك كذلك ملاحظات أخرى كشفنا عنها ونعتبرها خطيرة ضمنها كيف أن معدل المساجين الموجودين في حالة اعتقال احتياطي لم ينزل منذ ست سنوات عن معدل 40%، وأيضا قلة وضعف آلية الرقابة. فعلى مستوى وزارة العدل، وبمقتضى القانون المغربي هناك أربعة مستويات من الرقابة المتعلقة بزيارة السجون. بيد أن آليات الرقابة هذه كانت تعمل بنسبة تقل عن 50% من المطلوب منها أي عدد الزيارات التي كان مفترضا القيام بها. كانت هناك أيضا لجان إقليمية تابعة لوزارة الداخلية لم تكن بدورها تزور السجون. أما الآن فقد تحركت وبدأت تزور السجون منذ صدور تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان. وهنالك أيضا المس بالحقوق الأساسية للأطفال، وحقوق الأجانب المعتقلين، الذين يفوق عددهم 2000 معتقل إلى غير ذلك. زد على ذلك قلة ضعف ميزانية إدارة السجون وتفشي الرشوة.

إن هذه الظواهر، منذ صدور التقرير، ما زالت قائمة. كما أن عدد سجناء الحق العام في المغرب يبلغ 70 ألفا أي أكثر من سجناء فرنسا التي يبلغ سكانها ضعف سكان المغرب. وذلك راجع إلى أن الإفراج الاحتياطي لا يجري العمل به في بعض الحالات رغم أن القانون المغربي نص عليه.
ففي 2010 لم يتم الإفراج احتياطيا على أي واحد من المعتقلين خاصة الذين قضوا أكثر من ثلثي عقوبتهم، وأبانوا خلالها على حسن سلوكهم.

* في سياق ذلك، تحدثتم كثيرا في المجلس الوطني لحقوق الإنسان عن وجود اختلال في المنظومة القضائية للبلاد، الأمر الذي يؤدي إلى الاكتظاظ في السجون. هل من خارطة طريقة أو مقاربة لدى مجلسكم لوضع حد لهذا الاختلال؟

– تعرف بلادنا منذ أربعة أشهر نقاشا وطنيا حول إصلاح منظومة العدالة. فهناك هيئة وطنية تشرف على هذا النقاش، وهناك أكثر من 40 شخصية مشاركة فيها ضمنهم شخصي المتواضع. وهذه الهيئة نظمت سلسلة من الندوات الجهوية تهدف إلى تقديم ميثاق وطني لإصلاح العدالة في يناير أو فبراير (شباط) 2013, ونحن في المجلس الوطني لحقوق الإنسان ساهمنا في هذا النقاش عبر طريقتين. الأولى، تكمن في إعادة نشر كل ما يتعلق بتاريخ ومقترحات المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان للمجلس الوطني لحقوق الإنسان في هذا الميدان، وكذلك بلورة واعتماد مذكرات لإغناء هذا النقاش خلال الجلسات العامة للمجلس. وكانت أول مذكرة في هذا الميدان حول المجلس الأعلى للسلطة القضائية الذي قدمنا مقترحاتنا بشأنه. هناك كذلك مذكرة أخرى ستصدر قريبا عن المجلس بشأن قانون القضاة، إضافة إلى مذكرة أخرى نحن بصدد إعدادها حول القانون الجنائي، وقانون المسطرة الجنائية، وستنشر كلها قبل نهاية السنة الحالية كمساهمة من المجلس في هذا النقاش الوطني.

* الملاحظ أنكم في المجلس لم تحملوا جهة معينة مسؤولية ما يحدث في السجون من تعذيب وممارسات غير إنسانية، وقلتم إنها انتهاكات فردية وليست ممنهجة لكن ألا ترون أن المسؤولية في الأخير تعود لإدارة السجون؟

– لقد صدر تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول السجون بعنوان «مسؤولية مشتركة». أكيد أن إدارة السجون لديها مسؤولية ولكن هناك أيضا مسؤولية وزارة العدل خاصة عندما لا تقوم بالرقابة المطلوبة منها بصفتها مكلفة الرقابة في السجون. وهناك آليات أخرى مثل لجان التحري البرلمانية، وبالتالي فالمسؤولية مشتركة. وأود الإشارة في هذا الصدد إلى أن الظهير (المرسوم الملكي) الذي عين السيد حفيظ بن هاشم مندوبا ساميا لإدارة السجون يتضمن بندا ينص على تشكيل لجنة الأمناء العامين لكل الوزارات، مهمتها مراقبة السجون. ولقد طالب السيد بن هاشم عبر عدة رسائل وجهها إلى عباس الفاسي، رئيس الحكومة السابق، وعبد الإله ابن كيران، رئيس الحكومة الحالي، بالتئام هذه اللجنة بيد أنها لم تجتمع حتى يومنا هذا. فهذه اللجنة كان بإمكانها مراقبة وضعية السجون ومن هنا جاء عنوان التقرير «مسؤولية مشتركة».

* كيف هي علاقة المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالحكومة نصف الملتحية، في ظل اتهام نواب حزب العدالة والتنمية له بأنه مجلس إقصائي إثر إقصاء منتدى الكرامة الذي يترأسه عبد العالي حامي الدين، القيادي في الحزب، من عضوية المجلس. بماذا تردون على ذلك؟

– أنت تعرف أن الدستور المغربي الجديد يتضمن نحو أكثر من 10 مؤسسات جديدة سيتم إخراجها إلى الوجود مثل هيئة المناصفة ومحاربة أشكال التمييز، ومجلس الشباب والعمل الجمعوي، ومجلس الأسرة والطفولة. ومن يكون في عضوية هذه المجالس، هي إشكالية واجهتنا في المجلس الوطني لحقوق الإنسان حينما كنا نفكر في مسألة عضويته. وهذه الإشكالية سوف تتعمم على كل المجالس التي هي مجالس للحكامة وحقوق الإنسان، ومجالس لا تحظى بشرعية ديمقراطية تكتسب عبر التصويت، وأنت تعرف النقاش الذي دار في مجلس الجالية المغربية في الخارج. وبالتالي إذا كان هناك من يتوفر على عصا أو وصفة سحرية، حتى يكون كل المجتمع المدني ممثلا في هذه المجالس فليزودنا بها. لدينا في المغرب الآن أكثر من 44 ألف جمعية، حسب أرقام المندوبية السامية للتخطيط، بينما يقول السيد الحبيب الشوباني، وزير العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، إن عددها أكبر من ذلك. وبالتالي كيفما كانت الأحوال فإن جزءا كبيرا من المجتمع المدني يوجد خارج هذه المجالس، والتحدي الأساسي القائم الآن هو هل يمكن لهذه المجالس أن تعمل مع هذا الجزء من المجتمع المدني أم لا؟

إنني أعتبر بعض الانتقادات تبين أن هذه الجمعيات تريد أن تشتغل مع هذا المجلس أي أنها تعتبره مؤسسة مهمة. ومن ثم فإننا لا ننظر إلى الأمر كانتقاد بل كاعتراف بأهمية المؤسسة. بالنسبة للأستاذ حامي الدين، هو صديق شارك مؤخرا في نشاط مهم للمجلس أقيم في مدينة طنجة، مثلما شاركت معنا مؤخرا النائبة ماء العينين، المنتمية لحزب العدالة والتنمية، في ملتقى نظمه المجلس في مدينة أغادير. كما أن السيد مصطفى الخلفي، وزير الاتصال (الإعلام)، أرسل لنا مشروع المجلس الأعلى للصحافة وأجبناه، وأرسل لنا السيد الشوباني خلال الصيف الماضي مذكرة حول تمويل الجمعيات، وتعاملنا معه. إذن، عدم الوجود داخل إحدى المؤسسات لا يعني عدم التفاعل معها. إذ يمكن إبرام اتفاقيات معها.

* هناك مشكلة مطروحة بقوة تخص تعامل قوى الأمن بعنف مع التظاهر السلمي هذا دون أن ننسى أن الكثير من المظاهرات السلمية هي غير قانونية، حسب تصريحات عدد من المسؤولين الأمنيين، فأين يكمن الخلل لتفادي الجدل حول التدخل العنيف للأمن؟

– هذه من الإشكالية الأساسية المطروحة أي كيفية تدبير الحق المشروع في الاحتجاج السلمي. والأكيد الآن هو أن أكثر من 90% من المظاهرات التي تنظم في المغرب هي مظاهرات تنظم خارج القانون. هذا مع العلم أن القانون المنظم لحق التظاهر السلمي هو قانون ليبرالي، ذلك أنه لا يطلب من الراغبين في التظاهر طلب إذن للقيام بذلك، وإنما يجب التصريح بذلك، وإذا تم منع المظاهرة بإمكان المعنيين بالأمر اللجوء إلى المحكمة الإدارية. الآن ليست هناك تصريحات وليست هناك شكاوى تقدم للمحكمة الإدارية، وحتى الحكومة في أغلب الأحيان لا تمنع القيام بالمظاهرات، وهناك تدخل في بعد الحالات وعدم التدخل في حالات أخرى. هنالك مظاهرات غير قانونية على مستوى الشكل القانوني، ولا يكون هناك تدخل، لكن في مظاهرات أخرى يكون هناك تدخل. إن المجلس الآن هو بصدد الانتهاء من دراسة حول المظاهرات، ويعتزم تنظيم ندوة يشارك فيها أكبر عدد ممكن من القوى السياسية والنقابية والمجتمعية والسلطات، على أساس أن نجد طريقة لضمان الحق في التظاهر في إطار القانون. وأظن أن هذه الندوة ستعقد في يناير المقبل.

* بالنسبة للمجالس العشرة التي ينص عليها الدستور الجديد، ولها علاقة بحقوق الإنسان. متى تتوقعون أن ترى النور؟

– من يتحكم في المخطط التشريعي هو الحكومة، وأحزاب الغالبية والمعارضة أيضا، فالدستور الجديد يضمن عدة حقوق للمعارضة البرلمانية، تخول لها التحكم في هذا الأمر. وفي سياق ذلك، قدم فريق العدالة والتنمية مؤخرا مشروعا حول المحكمة الدستورية. وأعتقد أن ما يجب القيام به الآن هو الإعلان بوضوح عن أجندة السنوات المقبلة حتى يكون النقاش متعددا ورزينا حول هذه المجالس، وحول مقتضيات أخرى.

إن المطلوب الآن بالنسبة للمجالس الوطنية هو القيام بتفكير مسبق بشأن الانسجام فيما بينها سواء على مستوى المهام أو الاختصاصات حتى لا يكون هناك تضارب بينها ومن هنا ينبغي توفير مقاربة لتحقيق الانسجام المنشود بين هذه المجالس. لا سيما أن هناك مجالس أخرى سيتم إنشاؤها غير تلك التي نص عليها الدستور. مثلا، وفي سياق الحديث عن الانسجام، هناك بند في الدستور يضمن حق الولوج إلى المعلومة، وبالتالي يجب وضع آلية للقيام بذلك تضمن هذا الحق. هناك كذلك بعض الاتفاقيات الدولية التي تجبرنا على وضع آليات موازية مثلا بالنسبة لبروتوكول مناهضة التعذيب. وبما أن المغرب صادق عليه ينبغي وضع آلية للوقاية من التعذيب بشراكة مع المجتمع المدني. وهنا أتساءل: هل نترك هذه الآلية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان أم نتركها لآلية أخرى. وإذا نظرنا إلى مؤسسة الوسيط فإننا نجد أن لديها قسما مكلفا الولوج إلى المعلومات الإدارية. فنحن الآن بصدد مسلسل إعادة بناء كل هذا المشهد المؤسساتي الوطني المتعلق بالديمقراطية التشاركية وفي نفس الوقت يجب علينا أن نحرص على البعد المجالي لهذه المجالس الوطنية لأن تقرير الجهوية الموسعة قدم أيضا مقترحات في إطار الديمقراطية التشاركية. إذن المطلوب إيجاد انسجام بين المستوى الوطني والجهوي والمحلي. مثلا في ميثاق الجماعات المحلية (البلديات) هناك فصل ينص على إنشاء لجنة من أجل المساواة وتكافؤ الفرص، بحيث يجب أن يكون هناك انسجام أفقي وعمودي وهذا هو التحدي الأساسي. أما هذه المجالس فستأتي مع الوقت بما أن الدستور يقول إن مقتضياته يجب أن تفعل خلال السنوات الأربع المتبقية من عمر الحكومة.

العبارة
“
التقارير الدولية حول بلادنا ظاهرة صحية
”
إدريس اليزمي
. رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان

التجربة المغربية في مجال العدالة الانتقالية رافد هام لتوطيد العلاقات المغربية الليبية

الأكيد أن المغرب مؤهل أكثر من غيره في ضوء هذه التجربة المشهود بريادتها على المستويين العربي والإسلامي لدعم مطامح وتطلعات الشعب الليبي الى ضمان انتقال سلمي وعادل من «مرحلة الثورة الى بناء الدولة». ويشكل البحث عن أنسب المداخل والصيغ لتطبيق مبادئ العدالة الانتقالية كأساس للنقلة السياسية المرجوة في ليبيا أحد الانشغالات الأساسية في المرحلة الراهنة للمؤتمر الوطني العام والحكومة المؤقتة وكذا للحقوقيين والسياسيين ومنظمات المجتمع المدني. ويكتسي هذا الموضوع الذي يمكن للمغرب أن يضطلع بدور فاعل وداعم فيه بالنظر لما أحرزه من مكتسبات على هذا الصعيد، راهنية قصوى خاصة في ظل الاكراهات والتحديات المتشعبة التي تجابهها ليبيا والتي تملي الاهتداء بنماذج مضيئة في العدالة الانتقالية من قبيل التجربة المغربية.

رضوان البعقيلي (و.م.ع)

أبدى الجانب الليبي رغبته في الاستفادة من التجربة المغربية في مجال العدالة الانتقالية التي يرجح أن تكتسي أهمية بالغة في اطار العلاقات المغربية الليبية وأن تشكل أحد روافد تطوير وتوطيد هذه العلاقات.

وما فتئ رئيس المؤتمر الوطني العام الليبي محمد المقريف ورئيس الحكومة علي زيدان يؤكدان على أهمية هذا الرهان بالنسبة للشعب الليبي لمعرفة حقيقة الجرائم والانتهاكات التي اقترفت في حقه وتعبيد الطريق أمام المصالحة الوطنية الشاملة التي تكفل بناء المستقبل على أسس سليمة.

كما سبق لبعثة الامم المتحدة للدعم في ليبيا أن أكدت في تقرير لها أن «الانتقال إلى بناء ليبيا جديدة يتطلب مواجهة الماضي وتيسير المصالحة المرتكزة على مبادئ العدالة الانتقالية»، موضحة أن هذه الأخيرة تشمل النطاق الكامل للعمليات والآليات المرتبطة بمواجهة المجتمع للانتهاكات الواسعة النطاق التي تم ارتكابها في الماضي، بشكل يضمن المساءلة وخدمة العدالة وتحقيق المصالحة.

واعتبرت البعثة الأممية أن من شان عمليات العدالة الانتقالية تمكين المجتمع الليبي من الالتزام بقيم معينة يمكن تضمينها في الدستور الجديد فضلا عن إمكانية الاستفادة من العديد من الأمثلة الموجودة في دول أخرى.

وقد شكل المؤتمر الأول «حول تجارب العدالة الانتقالية ببلدان الربيع العربي» الذي اختتمت فعالياته أول أمس الثلاثاء، بالعاصمة الليبية مناسبة لتسليط الأضواء على تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة في المغرب التي انطلقت في مقاربتها للبحث والكشف عن حقيقة الانتهاكات وخاصة منها الاختفاء القسري، من مبادئ وأسس القانون الدولي ذات الصلة بالحق في معرفة الحقيقة كما راعت الترابط القائم بين الحق في معرفة الحقيقة والحق في جبر الضرر.

وفي هذا السياق قدم ممثلا المغرب في المؤتمر محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الانسان وعبد اللطيف وهبي رئيس فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس النواب شرحا مستفيضا لمنطلقات ومنهجية عمل الهيئة التي زاوجت بين التحري الميداني والبحث الوثائقي وشملت على الخصوص تجميع وتحليل المعطيات المحصلة من مختلف المصادر وتلقي إفادات ضحايا سابقين وكذا موظفين عموميين سابقين وحاليين والقيام بزيارات ميدانية لمراكز الاحتجاز وجبر الأضرار الفردية والجماعية.

كما عقدا لقاءات مع فاعلين سياسيين وحقوقيين ومسؤولين في المؤتمر الوطني العام الليبي تناولت التعاون بين المغرب وليبيا في موضوع العدالة الانتقالية وغيره من الانشغالات ذات الصبغة الحقوقية.

وقد عبر فاعلون سياسيون وحقوقيون ليبيون في تصريحات لوكالة المغرب العربي للأنباء على هامش المؤتمر عن تقديرهم للتجربة المغربية التي تعد برأيهم نموذجا للاقتداء خاصة في السياق الليبي الراهن. وفي هذا الإطار، قال أستاذ العلوم السياسية فتحي البعجة إن المناضلين المغاربة انتزعوا مكتسبات كبيرة في مجال العدالة الانتقالية كما أن النظام السياسي في المغرب فتح ذراعيه لمرحلة جديدة ولإعادة بناء البلد بشكل مغاير»، مؤكدا أن المغرب «قطع شوطا كبيرا في مجال العدالة الانتقالية يفوق ما تقدمه الآن الثورات العربية».

وأعرب البعجة وهو من الأعضاء المؤسسين للمجلس الانتقالي الليبي عن الرغبة في الاستفادة من التجربة المغربية خاصة في مجال «ربط المسؤولية بالمحاسبة وإعادة الحقوق للمتضررين وجبر الضرر»، معتبرا أن فتح المغرب لهذه الملفات يعد «خطوة متقدمة في المنطقة العربية برمتها وبفسح المجال لبناء علاقة وطيدة مع الحقوقيين والسياسيين المغاربة».

من جهته، قال محمد العلاقي رئيس المجلس الوطني للحريات العامة وحقوق الإنسان في ليبيا، إن التجربة المغربية في مجال العدالة الانتقالية «تعد الأبرز على المستوى العربي وهي تجربة عظيمة بكل ما تعنيه الكلمة. استفدنا منها في صياغة الكثير من النصوص القانونية المتعلقة بالعدالة الانتقالية».

وأضاف الحقوقي الليبي أنه تم الاقتداء بتجربة هيئة الإنصاف والمصالحة في المغرب لإحداث هيئات مماثلة في ليبيا ومعالجة القضايا المرتبطة بتعويض وجبر الضرر الذي لحق ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان وكشف حقيقة هذه الانتهاكات وهي مسائل تكتسي أهمية بالغة بالنسبة لنا».

وبدوره اكد عبد الباسط بومزيريك نائب رئيس المجلس أن تجربة «هيئة الإنصاف والمصالحة» في المغرب تحظى بتقدير الحقوقيين الليبيين «خاصة في ما يتعلق بالمدى الزمني لانتهاكات حقوق الإنسان الذي اشتغلت عليه الهيئة والنتائج التي توصلت إليها

في مجال البحث عن الحقيقة».

وقال إن التجربة المغربية «تعكس توفر إرادة سياسية قوية»، مبرزا المغرب اثبت أن العدالة الانتقالية هي المدخل الأساسي للانتقال قبل وضع الدستور، حيث تم تضمين ما توصلت إليه هيئة الإنصاف والمصالحة المغربية من مقررات في الدستور المغربي وهذه مسألة مهمة جدا».

Dernier hommage à Assia El Ouadie

Une veillée a été organisée, jeudi soir au théâtre national Mohammed V à Rabat, à la mémoire de la militante des droits de l'Homme, feue Assia El Ouadie, décédée début novembre dernier à l'âge de 63 ans.
Cette cérémonie, organisée par la Fondation Mohammed VI pour la réinsertion des détenus et le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), a été marquée par le Message adressé par SM le Roi aux participants et dans lequel le Souverain fait part de Ses sentiments d'estime pour la personne de la défunte et pour son apport remarquable au service des nobles causes humaines.
Cette cérémonie, une occasion pour remémorer le parcours de feue Assia El Ouadie et ses multiples contributions dans le domaine des droits de l'Homme et de l'activité associative, s'est déroulée en présence du Chef du gouvernement, Abdelilah Benkirane et de plusieurs personnalités politiques, associatives et médiatiques, ainsi que de la famille de la défunte.
Lors de cette cérémonie, il a été procédé à la distribution d'un ouvrage intitulé "Mama Assia: la Patrie et les pauvres", édité par les deux institutions organisatrices. Composé de 130 pages, ce livre comprend des photographies de feu Assia El Ouadie, illustrées par des témoignages de responsables, acteurs associatifs et des droits de l'Homme, journalistes et membres de la famille.

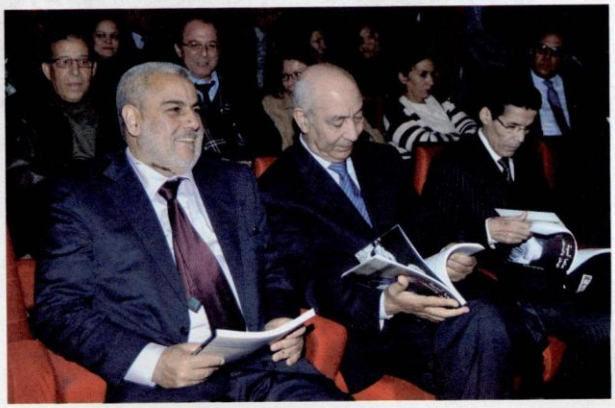

Reportage photos : Ahmed Boussarhane.

خمسون في المائة من المعتقلين في السجون احتياطيون

جهود الحقوقيين تركز على تجاوز النظرة الأمنية الضيقة والانتصار للثقافة الحقوقية

نظم المرصد المغربي للسجون واللجنة الجهوية لحقوق الانسان ببني ملال خريبكة، بحضور المكتب الجهوي لنادي قضاة المغرب للدائرة الاستئنافية لبني ملال ندوة علمية حول موضوع وضعية السجون بالمغرب تحت شعار «من أجل أنسنة السجون» حضرتها جمعيات حقوقية.

عقد المرصد المغربي للسجون واللجنة الجهوية لحقوق الانسان ببني ملال خريبكة، بحضور المكتب الجهوي لنادي قضاة المغرب للدائرة الاستئنافية لبني ملال ندوة علمية حول موضوع وضعية السجون بالمغرب تحت شعار «من أجل أنسنة السجون».

وتأتي مشاركة نادي قضاة المغرب في أشغال الندوة ممثلا في المكتب الجهوي ببني ملال، انطلاقا من الأهداف المحددة في النظام الأساسي للنادي التي تضع من بين أهم اهتماماته الدفاع عن حقوق وحريات المواطنين، وكذا في إطار المستجدات التي كرسها دستور فاتح يوليوز الذي ضمن للقضاة الحق في التعبير و تأسيس جمعيات مهنية تجسد انفتاح القضاء على محيطه.

وتطرق رئيس المكتب الجهوي لنادي قضاة المغرب ببني ملال السعيد حثمان في مداخلته «قراءة في القانون المنظم للسجون» إلى أن النصوص القانونية المنظمة للسجون متفرقة على مختلف القوانين والنصوص، بل لم يتم تجميعها في مدونة، خاصة ما عقد مهمة تقديم رؤية واضحة للترسانة القانونية للسجون، موضحا بأن المسار التاريخي لها عرف ثلاث مراحل أساسية هي مرحلة ما قبل الحماية التي كانت السجون تستمد قوانينها من الشريعة الإسلامية، ومرحلة الحماية التي تميزت بصدور ظهيري 1915 و 1930 اللذين تأثرا بالقانون الفرنسي، لكن السجون ظلت تابعة للشرطة ومرحلة ما بعد الاستقلال إذ أخضعت لوزارة العدل واستحدثت مجموعة من القوانين الجديدة التي حاولت الاستجابة للمعايير الدولية في مجال معاملة السجناء، أهمها قانون 23/98 الذي يعتبره الكثيرون قفزة نوعية في تطور مؤسسة السجون بالمغرب، وذلك بالنظر إلى أهدافه وأهمها الاهتمام بترشيد وعقلنة وتنظيم المؤسسات السجنية والحرص على تغيير المنظور التقليدي للمؤسسات السجنية من حيث الوظيفة والحفاظ على أمن المؤسسة وسلامة وكرامة السجين والمعتقل وتجديد مفهوم السياسة العقابية قصد إعادة إدماج السجين في المجتمع.

واعتبر رئيس المكتب الجهوي لنادي قضاة المغرب ببني ملال أن الجهود المبذولة حاليا أضحت تركز على ضرورة تجاوز النظرة الأمنية الضيقة والانتصار للثقافة الحقوقية من خلال الحرص على ضمان كرامة السجناء والعمل على إعادة إدماجهم، ما يفرض ضرورة توفير الإمكانيات المادية اللازمة الكفيلة بتحقيق هذه الأهداف، مشددا على أهمية دور القضاء في مواجهة أزمة السجون.

وتناول عال البصراوي رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان ببني ملال خريبكة موضوع «آليات مراقبة السجون ومدى فعاليتها»، مسلطا الضوء على أهم الآليات الموجودة وفي مقدمتها رقابة القضاء ورقابة المؤسسات مثل المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومراقبة المجتمع المدني و رقابة الاعلام. كما تطرق للمراقبة الادارية من خلال اللجنة الاقليمية التي يرأسها المسؤول الأول بالاقليم، موضحا أن غياب القانون المنظم لعمل هذه اللجنة يجعلها بدون جدوى، سيما أن السجون باتت تعاني مشاكل عدة مثل الاكتظاظ وتفشي سلوكات مشينة وأمراض معدية، إضافة إلى انخفاض قيمة وجبات التغذية من 20 إلى 16 درهما.

وأضاف أن اللجنة الإقليمية لم تزر السجون منذ ست سنوات، وحتى إن زارتها لم تكن الزيارات مضبوطة وغالبا ما تتم شكليا، لأنها لا تقوم بالعمل الميداني، علما أن المشرع لم يحدد لها أجلا متحددا ومساطر قانونية لضبط آليات عملها.

وذكر في حديثه أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان رصد عددا من الانتهاكات من خلال زيارات ميدانية للسجون وقدم ملاحظات أهمها أن 50 في المائة من السجناء احتياطيون، ما يعمق إشكالية الاكتظاظ التي تعانيها السجون المغربية. ودعا المجتمع المدني إلى متابعة ما يجري في السجون.

وفي مداخلته حول موضوع «دور المجتمع المدني في حماية حقوق السجناء» أكد الأستاذ مصطفى الشافعي مدير المرصد المغربي للسجون على دور المجتمع المدني في النهوض باوضاع السجناء من خلال آليات المراقبة المباشرة مثل الرصد والتتبع واصدار التقارير السنوية والنشرات والبيانات الاخبارية، وحملات التحسيس والتوعية والحوار ثم آلية الاحتجاج المادي كخيار أخير في حالة عدم استجابة المسؤولين، فضلا عن آليات المراقبة غير المباشرة مثل فتح وتعميق النقاش داخل المجتمع والدعوة إلى اصلاح نظام العقوبات.

واستعرض مدير المرصد المغربي للسجون المعوقات التي تواجه جهود المجتمع المدني، وفي مقدمتها ضعف التعاون من طرف السلطات الوصية وضعف الإمكانيات.

وتواصلت أشغال الندوة بفتح باب المناقشات العامة أمام الحضور، وركزت المداخلات على أن أزمة السجون بالمغرب هي مسؤولية مشتركة يتطلب حلها تضافر جهود كل المتدخلين، ما عبر عنه التقرير الأخير للمجلس الوطني لحقوق الانسان من خلال توجيه توصياته إلى المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج ووزارة العدل والحريات ووزارة الداخلية والبرلمان فضلا عن جمعيات المجتمع المدني ومؤسسة محمد السادس لإعادة إدماج السجناء والهيأة العليا للحوار الوطني حول إصلاح منظومة العدالة والسلطات القضائية والحكومة.

سعيد فالق (بني ملال)

المتدخلون في الندوة التي خطفها المرصد (خاص)

L'ECONOMISTE
Le premier quotidien économique du Maroc

Prisons: Les rapports-chocs s'accumulent

• Le CNDH et le Parlement dénoncent une série de dysfonctionnements

• Corruption, vente de drogues… font partie du quotidien des détenus

• Les défaillances reconnues par la Délégation générale des prisons

En franchissant la porte de la prison, les détenus intègrent un univers où la vente de drogues, de cigarettes de contrebande ou encore la corruption des gardiens font partie du quotidien. Autant de pratiques illégales relevées par les rapports élaborés dernièrement par le CNDH et la Commission de la justice à la Chambre des représentants (Ph. Bziouat)

AU moment où le Maroc célébrait la journée mondiale des droits de l'Homme il y a quelques semaines, les ONG pointaient le recul des libertés, mais également la persistance de certaines pratiques dégradantes au sein des prisons. Il s'agit d'un dossier remis sur la table suite aux rapports élaborés dernièrement par la Commission de la justice et de la législation de la Chambre des représentants, ainsi que par le Conseil national des droits de l'homme (CNDH). La journée mondiale des droits humains, célébrée le 10 décembre dernier, a été également l'occasion pour l'AMDH de jeter un autre pavé dans la mare. Cette ONG a déploré «la régression de la situation générale au sein des prisons et la persistance de la torture et des mauvais traitements à l'égard des prisonniers».

L'association, présidée par Khadija Riyadi, a mis l'accent sur «les difficultés que rencontrent les prisonniers liés à des affaires à caractère politique, ce qui a conduit à une série de grèves de la faim». Globalement, les affirmations de cette ONG concordent avec les conclusions des deux rapports à caractère plus officiel. La visite d'un groupe de députés à la prison de Oukacha à Casablanca (cf.www.leconomiste.com), dans le cadre d'une mission exploratoire, avait révélé des constats alarmants. Le rapport, établi suite à cette visite, a dévoilé une série de pratiques illégales, qui font partie du quotidien des personnes détenues dans cet établissement pénitentiaire. Corruption, vente de drogue, prostitution… sont chose courante au sein des prisons. Ces constats ont été confirmés par des témoignages choquants de certains détenus interrogés par les parlementaires. Ceux-ci considèrent que «le temps libre et l'absence d'orientation sont des facteurs qui favorisent le développement de ces pratiques illégales». C'est ce qui a été également relevé dans le rapport du CNDH, qui pointe d'autres problèmes dont souffrent les détenus. Il s'agit notamment du surpeuplement qui n'est plus une exception, mais plutôt la règle. En effet, pour le Conseil de Driss El Yazami, «le recours excessif à la détention préventive est la première cause du surpeuplement». Cette problématique de détention préventive fait l'objet de débat depuis plusieurs semaines, particulièrement après l'incarcération de Khalid Alioua. Pour son avocat, Me Driss Lachgar, nouveau patron de l'USFP, son client présente toutes les garanties pour se contenter de la procédure du contrôle judiciaire au lieu de la détention préventive.

D'autant plus que les statistiques parlent d'eux-mêmes. En effet, «la capacité d'accueil de l'ensemble des établissements pénitentiaires ne dépasse pas 40.000 détenus, au moment où ils abritent plus de 80.000», selon le rapport de la Commission de la justice et de la législation. Rien que pour la prison de Oukacha, «près de 80% des prisonniers sont en détention préventive», selon le même document. Ces personnes subissent les mêmes traitements dégradants que les autres prisonniers avec qui ils partagent les mêmes cellules. Car, les deux rapports relèvent l'absence de classification des détenus en fonction de la gravité des crimes ou de l'évolution de la procédure de leur jugement. Cela est dû au fait que «la délégation de l'administration des prisons privilégie la politique sécuritaire au détriment de la sécurité des détenus, et le recours excessif aux mesures disciplinaires, en l'absence ou en l'insuffisance d'un contrôle effectif et régulier par les mécanismes administratifs et judiciaires de contrôle», déplore le CNDH. ❑

M. A. M.

Salafistes

Le rapport du CNDH a enregistré une série de dérapages notamment à l'encontre des détenus salafistes. C'est le cas du «recours au transfert administratif comme mesure disciplinaire contre cette catégorie de prisonniers». Ces derniers avaient défrayé la chronique suite à des témoignages affirmant qu'ils ont fait l'objet de «traitements inhumains au sein des prisons». Des affirmations qui ont été catégoriquement réfutées par Hafid Benhachem, le délégué général de l'administration pénitentiaire, lors de la dernière rencontre annuelle de la délégation. Celui-ci a précisé que «ces détenus ont fait l'objet d'une expertise médicale qui a prouvé la nature fallacieuse de leurs allégations». Néanmoins, il n'a pas nié les autres défaillances soulevées par le rapport du CNDH, comme la corruption et la faiblesse de l'accès aux soins…

بنهاشم حريص على تحسين الخدمات الطبية والاستشفائية المقدمة للسجناء

قال المندوب العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج حفيظ بنهاشم، أول أمس الثلاثاء بالرباط، إن المندوبية حريصة على الرفع من مستوى الخدمات الطبية والاستشفائية المقدمة لفائدة السجناء، وذلك تفعيلا للتوصيات التي تضمنها تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وأضاف بنهاشم، بمناسبة تنظيم المندوبية للقاء تواصلي حول موضوع "الرعاية الصحية للنزلاء على ضوء تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان" أن المندوبية حريصة على متابعة الحالة الصحية للسجناء، مشددا على ضرورة تكثيف عملية التفتيش من طرف المصلحة الصحية للإدارة المركزية والتزام جميع الأطباء بإعداد تقارير شهرية حول النظافة والحالة الصحية للنزلاء توجه لمدير المؤسسة وتقارير سنوية ترفع مباشرة للمندوب العام.

كما شدد على ضرورة تطبيق البرامج الوقائية والتحسيسية السنوية في مجال الصحة لفائدة النزلاء وعلى فحص السجناء الوافدين على المؤسسات السجنية للتأكد من سلامتهم أو إصابتهم بأحد الأمراض المعدية، وكذا تعزيز التدابير الوقائية والعمل على الحفاظ على الصحة البدنية والنفسية للسجناء، وتحيين لوائح المعتقلين المصابين بأمراض مزمنة ولوائح المختلين عقليا، إضافة إلى تتبع الحالة الصحية للسجين المضرب عن الطعام، بانتظام وتمكينه من الإسعافات الأولية عند الاقتضاء.

وأكد المندوب العام أن المؤسسات السجنية أصبحت "تحت المجهر على الصعيدين الوطني والدولي"، إذ تخضع لمراقبة داخلية يخولها القانون خاصة للمؤسسات الحقوقية ومراقبة دولية تنص عليها الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب، خاصة في

مجال حقوق الإنسان.

من جهته، أكد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان ادريس اليزمي أن رهان حقوق الإنسان ليس ترفا بل عاملا أساسيا في مسلسل تحقيق التنمية والدفاع عن القضية الوطنية للمملكة ومسار لا رجعة فيه، مشيرا إلى أن المغرب مطالب دوليا بتقديم تقارير حول حقوق الإنسان لآليات الأمم المتحدة.

واعتبر اليزمي، في مداخلة له خلال هذا اللقاء، أن الميزانية المرصودة للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج ليست في مستوى التحديات المطروحة والتي تتمثل أساسا في العناية بالنزلاء داخل المؤسسات السجنية وبعد خروجهم منها وإدماجهم في النسيجين الاجتماعي والاقتصادي.

وقال إن "عدة قطاعات حكومية مسؤولة عما يقع في السجون"، وأن المجلس الوطني لحقوق الإنسان سيقوم بإنجاز تقرير موجز حول مدى تفعيل التوصيات المتضمنة في تقريره.

من جانبه، أبرز المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان المحجوب الهيبة، أهمية وضع خطة عمل لمتابعة تنفيذ التوصيات التي جاء بها تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان مع مراعاة التوصيات الموجهة للمغرب في إطار آليات الأمم المتحدة ذات الصلة بمجال حقوق الإنسان.

وقال إن وضعية السجون بالمغرب تواجه عدة تحديات تتمثل أساسا في ضمان التكوين والتكوين المستمر للمهنيين، خاصة الذين يشتغلون في "أماكن الحرمان من الحرية" بهدف تمكينهم من استيعاب ثقافة حقوق الإنسان، وتطوير دلائل لفائدة المهنيين الذين يقدمون خدمات صحية في المؤسسات السجنية، مشددا على ضرورة النهوض بسياسة سجنية حديثة قوامها احترام كرامة نزيل المؤسسة السجنية والحرص على أن يعامل بإنسانية طبقا للقوانين المعمول بها، خاصة القانون المتعلق بالمؤسسات السجنية وتسييرها، ووفق القواعد الدولية المتعلقة بالمعاملة في المؤسسة السجنية.

أما منسق مؤسسة محمد السادس لإعادة الإدماج عز الدين بلماحي فثمن تفاعل المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج مع تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان تماشيا مع التعليمات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس الرامية إلى النهوض بأوضاع السجناء.

وأكد بلماحي أن التطبيب داخل المؤسسات السجنية يعد من ضمن أولويات مؤسسة محمد السادس لإعادة الإدماج، وأن "الجميع مسؤولين على جعل المؤسسات السجنية فضاء لتأهيل وإعادة التربية السجناء".

ويندرج هذا اللقاء في إطار سلسلة اللقاءات التي تنظمها المندوبية مع جميع المصالح المعنية بالمؤسسات السجنية بهدف تفعيل توصيات تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

ضمن 60 ملياراً لـ 16 ألف مستفيد

7،2 مليار للصحراويين في إطار الإنصاف والمصالحة

إذا كانت هيئة الإنصاف والمصالحة قد قامت بعمل جبّار في إطار ما يسمى بالعدالة الإنتقالية، فإن نتائج عملها في منطقة حساسة كالصحراء تظل غائبة كلية عن أي استغلال إيجابي في إطار الحرب الديبلوماسية التي تخوضها الرباط ضد جبهة البوليساريو.

وتفيد معطيات رسمية

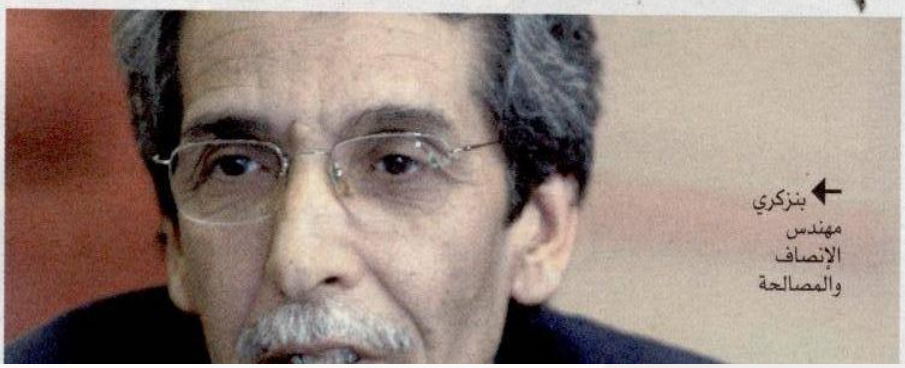

← بنزكري
مهندس
الإنصاف
والمصالحة

بأن عدد ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان الذين تم تبنيهم وتعويضهم وصل إلى 16 ألفا استفادوا من مبلغ إجمالي قدر بـ 60 مليار سنتيم.

وضمن هذا المبلغ الإجمالي قدر التعويض الذي حصل عليه المواطنون المغاربة من أصل صحراوي الذين تعرضوا للاختطاف أو الاختفاء القسري أو ما شابه بـ 7،2 مليار سنتيم.

أرقام مهمة قد لا توازي الضرر الذي أصاب الضحايا، ولكن العمل في حد ذاته يعتبر مهما ويجب على المغرب أن يثمنه عن طريق تبريره تماما كما يتم تبرير انتهاكات حقوق الإنسان من طرف انفصاليي الداخل والبوليساريو.

بنهاشم: المندوبية العامة لإدارة السجون حريصة على تحسين الخدمات الطبية والاستشفائية المقدمة للسجناء

قال المندوب العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج حفيظ بنهاشم، أول أمس الثلاثاء بالرباط، إن المندوبية حريصة على الرفع من مستوى الخدمات الطبية والاستشفائية المقدمة لفائدة السجناء، وذلك تفعيلا للتوصيات التي تضمنها تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وأضاف بنهاشم، في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء بمناسبة تنظيم المندوبية للقاء تواصلي حول موضوع «الرعاية الصحية للنزلاء على ضوء تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان» أن المندوبية حريصة على متابعة الحالة الصحية للسجناء، مشددا على ضرورة تكثيف عملية التفتيش من طرف المصلحة الصحية للإدارة المركزية والتزام جميع الأطباء بإعداد تقارير شهرية حول النظافة والحالة الصحية للنزلاء توجه لمدير المؤسسة وتقارير سنوية ترفع مباشرة للمندوب العام.

كما شدد على ضرورة تطبيق البرامج الوقائية والتحسيسية السنوية في مجال الصحة لفائدة النزلاء وعلى فحص السجناء الوافدين على المؤسسات السجنية للتأكد من سلامتهم أو إصابتهم بأحد الأمراض المعدية، وكذا تعزيز التدابير الوقائية والعمل على الحفاظ على الصحة البدنية والنفسية للسجناء، وتحيين لوائح المعتقلين المصابين بأمراض مزمنة ولوائح المختلين عقليا ، إضافة إلى تتبع الحالة الصحية للسجين المضرب عن الطعام، بانتظام وتمكينه من الإسعافات الأولية عند الاقتضاء.

وأكد المندوب العام أن المؤسسات السجنية أصبحت «تحت المجهر على الصعيدين الوطني والدولي»، إذ تخضع لمراقبة داخلية يخولها القانون خاصة للمؤسسات الحقوقية ومراقبة دولية تنص عليها الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب، خاصة في مجال حقوق الإنسان.

من جهته، أكد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان ادريس اليزمي أن رهان حقوق الإنسان ليس ترفا بل عاملا أساسيا في مسلسل تحقيق التنمية والدفاع عن القضية الوطنية للمملكة ومسار لا رجعة فيه، مشيرا إلى أن المغرب مطالب دوليا بتقديم تقارير حول حقوق الإنسان لآليات الأمم المتحدة

واعتبر اليزمي في مداخلة له خلال هذا اللقاء، أن الميزانية المرصودة للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج ليست في مستوى التحديات المطروحة والتي تتمثل أساسا في العناية بالنزلاء داخل المؤسسات السجنية وبعد خروجهم منها وإدماجهم في النسيج الاجتماعي والاقتصادي.

وقال إن «عدة قطاعات حكومية مسؤولة عما يقع في السجون»، وأن المجلس الوطني لحقوق الإنسان سيقوم بإنجاز تقرير موجز حول مدى تفعيل التوصيات المتضمنة في تقريره.

من جانبه، أبرز المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان المحجوبي الهيبة، أهمية وضع خطة عمل لمتابعة تنفيذ التوصيات التي جاء بها تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان مع مراعاة التوصيات الموجهة للمغرب في إطار آليات الأمم المتحدة ذات الصلة بمجال حقوق الإنسان.

وقال إن وضعية السجون بالمغرب تواجه عدة تحديات تتمثل أساسا في ضمان التكوين والتكوين المستمر للمهنيين ، خاصة الذين يشتغلون في «أماكن الحرمان من الحرية» بهدف تمكينهم من استيعاب ثقافة حقوق الإنسان، وتطوير دلائل لفائدة المهنيين الذين يقدمون خدمات صحية في المؤسسات السجنية، مشددا على ضرورة النهوض بسياسة سجنية حديثة قوامها احترام كرامة نزيل المؤسسة السجنية والحرص على أن يعامل بإنسانية طبقا للقوانين المعمول بها، خاصة القانون المتعلق بالمؤسسات السجنية وتسييرها، ووفق القواعد الدولية المتعلقة بالمعاملة في المؤسسة السجنية.

أما منسق مؤسسة السادس لإعادة الإدماج عز الدين بلماحي فثمن تفاعل المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج مع تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان تماشيا مع التعليمات السامية لجلالة الملك محمد السادس الرامية إلى النهوض بأوضاع السجناء.

وأكد بلماحي أن التطبيب داخل المؤسسات السجنية يعد من ضمن أولويات مؤسسة محمد السادس لإعادة الإدماج، و أن «الجميع مسؤولين على جعل المؤسسات السجنية فضاء لتأهيل وإعادة التربية السجناء».

ويندرج هذا اللقاء في إطار سلسلة اللقاءات التي تنظمها المندوبية مع جميع المصالح المعنية بالمؤسسات السجنية بهدف تفعيل توصيات تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

الدرك أجرى عمليات تمشيط في الغابات القريبة من السياج الأمني لإيقاف المرشحين للهجرة

السلطات الأمنية تحاصر مدينة سبتة المحتلة لحمايتها من تسلل المهاجرين الأفارقة

باب سبتة: أحمد موعتكف

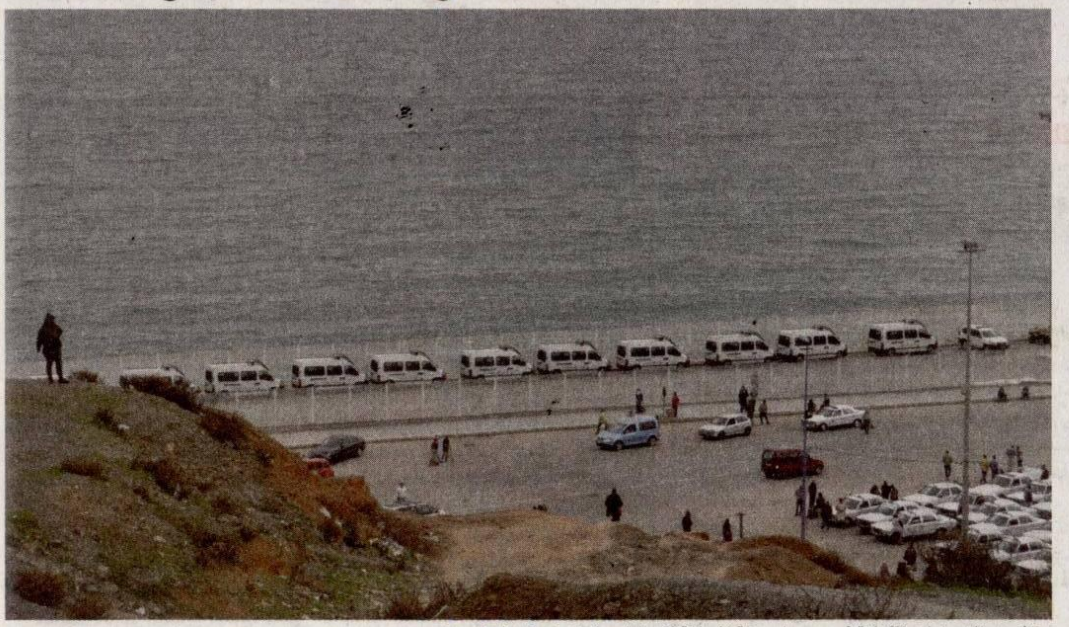

تشديد الإجراءات الأمنية في محيط سبتة المحتلة لإحباط عمليات تسلل المهاجرين

مازالت السلطات الأمنية المغربية مرابطة بالمناطق المحيطة بمدينة سبتة المحتلة لمنع المهاجرين السريين من دول جنوب الصحراء من التسلل إلى الثغر المحتل تفاديا لأية أزمة مع الحكومة الإسبانية. وقد رصدت «الأخبار» العدد الكبير من أفراد القوات المساعدة المرابطين حول المدينة المحتلة وكذا بالقرب من الغابات المجاورة التي يتخذها المهاجرون القادمون من دول جنوب الصحراء ملاذا للاختباء من الحملات التمشيطية التي يقوم بها الدرك الملكي معززا بالقوات المساعدة بين الحين والآخر، لتفادي الاعتقال والترحيل نحو بلدانهم. ويقوم هؤلاء المهاجرون بين الفينة والأخرى بتنفيذ عمليات هجوم جماعية للدخول نحو مدينة سبتة، سواء عبر البحر أو من خلال السياج الحدودي الفاصل، إذ رغم إقدام السلطات المغربية على تشييد سياج خاص إرضاء للسلطات الاستعمارية بعلو مترين ويمتد لأكثر من كيلومتر بمحاذاة الطريق المؤدية نحو باب سبتة، لمنع المهاجرين من التسلل عبر البحر، لم يمنعهم ذلك من المحاولة وهو الأمر الذي يجعل السلطات المغربية تضع العشرات من أفراد القوات المساعدة في حالة استنفار في كل المناطق المحيطة بالمدينة المحتلة، خاصة بالنقطة المعروفة بباب سبتة نظرا لسهولة الدخول منها عبر البحر. وجرى في العديد من المرات السابقة اعتقال الكثير من المهاجرين الأفارقة أثناء محاولاتهم اقتحام الحدود الوهمية، بينما استطاع آخرون العودة إلى الغابات المجاورة لتفادي الاعتقال والترحيل نحو بلدانهم الأصلية. وتأتي مجهودات السلطات المغربية، حسب مسؤول في وزارة الداخلية شارك في ندوة نظمها المجلس الوطني لحقوق الإنسان بمدينة المضيق القريبة من سبتة المحتلة، لكون محاربة الهجرة السرية ضرورة أمنية، وأيضا حتى لا تتسبب هذه الظاهرة في أزمة مع الحكومة الإسبانية، سيما وأن الأزمة الاقتصادية التي يمر منها هذا البلد الأوربي لا تسمح باستيعابه لمزيدمن المهاجرين.

ومن جهتهم عرض بعض المهاجرين بالندوة ذاتها شهادتهم على الظروف الصعبة واللاإنسانية التي يعانون منها خلال فترة مرورهم بالمغرب، سواء في أماكن اختبائهم بالغابات، أو حول طريقة الاعتقال والاقتياد إلى أماكن الحجز الإداري وشروط الحجز والبحث ومدد الاعتقال والاقتياد إلى الحدود وظروف النقل إليها، والتي تعرف ممارسات مهينة للكرامة الإنسانية وتتنافى حتى مع الدستور المغربي.